

مذاهب التفسير:  
للمفسيرين في تفسير القرآن منهجان رئيسيان:

١- التفسير بالماثور:

أي بما نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم ومن  
الصحابية والتابعين وغير من يمثل هذا الاتجاه سفيان  
الثوري وأبي جرير والطبراني وأبي كثير والسيوطى في  
الدر المنثور، واليك فيما ياتي بعضها:  
من أمه كتب التفسير بالماثور:

تفسير الطبرى:

وموسى (جامع البيان عن تأويل القرآن)  
ومؤلفه أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى (المتوفى ٢١٠  
ـ) المؤرخ والنقيب الشهور.

وتفسيره من أجل التفاسير بالماثور، فقد عرض  
لها اثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته  
وتبعيه، من آقوال وآعمال تتصل بآيات القراءة،  
وشرحها وتوضيحها، مع ذكر السند (أي سلسلة  
الرواية)، مع نقده في بعض الأحيان لرجال السند  
وترجم بعض الروايات على أخرى واستنباط الكثير من  
الأحكام النافية، وذكر بعض وجوه الأعراب التي تزيد  
المعنى وضوحاً، غير أنه لمعرفته ب الرجال السند قد  
يغفل الحكم عليهم، وهو يعني بالقراءات، ويوجهها  
وبينه على الأسرار والبيان، وهو في تفسيره يحتكم إلى  
كلام العرب وشعرهم فجاء تفسيره ذيواناً لشعر كثير.  
طبع في بيروت ١٣٢٢ م - ١٣٣٠ هـ - ١٥٠١٩١١ م

٢٠ ج بهامشة تفسير غريب القرآن للنبيسا بوري.  
ولى القاهرة في المطبعة الميمنية ١٣٢١ / ١٩٠٣ م

٣٠ ج.

وفي مطبعة مصطفى العلبي ١٩٥٤ م في ٣٠ ج.  
وبتحقيق أحمد محمد شاكر ومراجعة محمود محمد  
شاكر دار المعارف ١٩٦١ م - ١٩٧٠ ظهر منها ١٦ مجلداً.

تفسير ابن كثير:

وهو المسمى (تفسير القرآن العظيم) ومؤلفه عماد الدين أبو الفدا اسماعيل بن عمرو بن كثير الدمشقي (المتوفى ٧٢٤ هـ) المؤرخ الشهير.

وهو يترب من تفسير الطبرى بل ينقل عنه كثيراً،  
وربما تلقى في بعض الجوانب ومن مزاياه الدقة في  
الاستناد وبساطة العبارة والوضوح في الفكرة والإيجاز  
ويعوّل عليه على ما في التفسير المأثور من منكرات  
الاسرار والآيات، ولا يألو جهداً في ترجيح الآقوال،  
وتصحيح الروايات، وتحقيق بعضها، وتعديل الرواية  
وتجريhem لما له من معرفة واسعة بفنون الحديث  
واحوال الرجال.

وهو تفسير على خطة في تفسيره، فهو شديد العناية  
بتفسير القرآن بالقرآن، ثم يشرع بعد ذلك بذكر  
الاحاديث الواردة بشأن الآية نفسها، ثم يردها  
باقوال الصحابة والتابعين ومن يليهم من علماء  
السنة وقد نجده يدخل في المناقشات الفقهية وذكر  
أدلة الفقهاء في المسألة.

طبع في القاهرة بمطبعة المنار ١٣٤٧ م / ١٩٢٨ م في  
٩ ج.

وبمطبعة مصطفى محمد ١٩٣٧ م في ٤ ج.  
وبتحقيق عبد العزيز غنيم ومحمد أحمد عاشور ومحمد  
ابراهيم البنا بدار الشعب القاهرة ١٩٧٢ م في ١٤ ج.  
وقام المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر بتجریده من

اسانيد وطبعه في ستة أجزاءٍ

تفسير السيوطي:

وهو المسمى (الدر المنشور في التفسير المأثور)

مؤلفه جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر

السيوطى (المتوفى ٩١١ هـ)

عمد المؤلف إلى جمع الروايات التي وردت في كتب الحديث عن السلف في تفسير الآية الواحدة جمعاً اختلط فيه الصحيح والعليل فما ورد أكثر من عشرة آلاف حديث وغير دون تعليق على ذلك ولعله هو الكتاب الوحيد الذي انتصر على التفسير المأثور فلم يخلط به شيئاً من عمل الرأي.

والظاهر أن هذا التفسير هو اختصار لكتاب (ترجمان القرآن) الذي ألفه، قال في الاتقان: "قلت: قد جمعت كتاباً مسندًا فيه تفسير النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة، فيه بضعة عشر ألف حديث ما بين مرفوع وموقف وقد تم ولله الحمد في أربع مجلدات وسميت ترجمان القرآن ورأيت وانا في أثناء تصنيفيه النبي صلى الله عليه وسلم في المنام في قصة طوبيلة تحتوي على بشارة حسنة" (٢١).

وقد علق المستشرق جولد تسخير على ذلك قائلاً: "ومذه صورة من الصور الوهمية التي تكثر في هذه الأوساط" (٢٢).

ولا داعي لللوم أو الكذب والسيوطى عالم كبير الدلائل يقارب خمسين مؤلف ورسالة في شتى العلوم كالجامع الكبير وفيه أكثر من مائة ألف حديث كما قالوا والجامع الصغير، والحاوى في الفتاوى، والمذهب في علوم اللغة، والاتقان في علوم القرآن، وأسباب التنزيل، إضافة إلى كتبه اللغوية والأدبية ٠٠٠

طبع الدر المنشور بالمطبعة الميمنية ١٣١٤ هـ / ١٨٩٧ م في ٦ ج وبهامشه تنوير المقیاس تفسیر ابن عباس، وعنها صورة طبعت في طهران - المکتبة الاسلامية ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م في ٦ ج وفي بيروت وغيرها.

التفسير بالرأي:

وهو تفسير القرآن بالاجتہاد بعد معرفة کلام العرب وأسباب نزول الآيات والناسخ والمنسوخ وغير ذلك من المستلزمات التي يحتاجها المفسر. وقد تشدد قوم في قبوله واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: "من قال في القرآن برأيه فليتبوء مقعده من النار" (٢٣).

وقوله:

"من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ" (٢٤). وذهب آخرون إلى العكس من ذلك فلم يروا بأسا في تفسير القرآن بأجتہادهم بشرط أن يكونوا من أهل الاجتہاد الجامعين لعدته وآلتھ من الحفظ والفهم للقرآن واللغة والاحاطة بأسباب النزول وعلم القراءات والفقه وأصوله، يضاف إلى ذلك الموهبة وهو علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم (٢٥) وخلوص القلب من البدع والكفر والهوى وحب الدنيا (٢٦).

اما التفسير الذي لا يجري على موافقة کلام العرب ومناهجهم في القول ولا يوافق الأدلة الشرعية ولا يستوفي في شرائط التفسير، فهذا هو الذي يشمله النهي ويتجه إليه الذم.

تأليف أبي بكر بن علي الرazi الحنفي المعروفة  
بالمصادر (المتوفى ٣٧٠ مـ).  
وهو تفسير فقهي للقرآن الكريم، اقتصر فيه على  
تفسير الآيات التي نصت على الأحكام الفقهية فقط،  
متناولاً ذلك على وفق أصول المذهب الحنفي وفروعه،  
مقارناً ذلك مع آراء الفقهاء الشافعية وغيرهم، ولم  
يتطرق كثيراً إلى آيات الفحص والامتثال والتاريخ  
والوعد والوعيد إلا بما يتصل بالحكم الشرعي لحادثة  
معينة.

رتب المصادر تفسيره حسب تفسير السور  
القرآنية، لكنه يجمع كلامه في مسألة ما في أول موضع  
برد فيه ذكر تلك المسألة في القرآن، ويوضح لها  
عنواناً تدرج تحته الأحكام الشاملة التي يتعرض لها  
المؤلف في تلك المسألة، ويضيف إليها النظائر  
والاشبه من الآيات، ولذلك لم يتناول بالتفصير كثيراً  
من السور لأنها لا تتناول الأحكام الفقهية، أو لأن ما  
فيها من الأحكام قد مضى الكلام عليه في نظائر تلك  
الآية في السور المتقدمة.

وهو حين يتعرض لباب من الأبواب يبين معاني آية  
الباب كسائر المفسرين بشرح المفردات اللغوية  
مستشهدًا عليها بالشواهد، ويبيّن ما في الجمل من  
الاتصال والانتماء، وما فيها من الحقيقة والمجاز  
والعلوم والخصوم والنسخ وأسباب النزول وما إلى  
ذلك مما لا يستفني المفسر عن بيانه، إلا أنه يتميز  
عن المفسرين ببيان ما يستنبطه منها المجتهدون من  
المسائل الأصولية والفروع الفقهية والأدلة الدالة  
على ما انفتوا عليه، ويتسع في الاحتجاج لمذهب الإمام  
أبي حنيفة، والاتتمار له، وتوجهين آراء غيره من

المذاهب الأخرى، لذلك كان هذا التفسير أقرب إلى  
الكتب الفقهية.

طبع هذا التفسير في الاستانة بطبعة الواقف  
الإسلامية ١٣٣٨ هـ / ١٩١٩ مـ، في ٣ جـ، ثم طبع في  
المطبعة البهية بمصر سنة ١٣٤٢ هـ / ١٩٢٨ مـ، في ٣ جـ،  
وعن هاتين الطبعتين طبع مصوراً في بيروت وغيرها.

تنزيه القرآن عن المطاعن:

تأليف قاضي القضاة أبي الحسن عبد الجبار بن  
أحمد بن عبد الجبار الهمданى الأسد آبادى المعتزلى  
المعروف بالقاضى عبد الجبار (المتوفى ٤١٥ هـ).

وهو تفسير موجز للقرآن الكريم يرسم لهما جديداً  
للقرآن قائماً على ما وافق أصول المعتزلة، معزواً  
لمذهبهم، فيوجه الآيات ويحملها أكثر مما تحمله  
الفاظها، ولا سيما في المسائل الخمسة التي يعتقدون  
بها (وهي التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة  
بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)  
ويبلغا إلى التأويلات البعيدة للمسائل التي تتعارض  
مع أصولهم، كآيات الاستواء، والمكر، والهداية،  
والرؤيا، وخلق الأفعال، وغير ذلك، وبهدف المؤلف كما  
يبين في مقدمته إلى الفصل بين المحكم والمتشبه من  
الآيات، وبيان معاني ما تشبهه من آيات القرآن، مع  
بيان وجه خطأ فريق من الناس في تأويلها، وقد جعل  
المؤلف فقرات الكتاب على هيئة مسائل تبدأ بسؤال،  
فيجيب عليه، وهذه المسائل متماشية مع ترتيب السور  
والآيات بدون أن يستوعب كل الآيات في السورة  
الواحدة.

طبع هذا الكتاب في القاهرة ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ مـ،  
وآخر في المطبعة الجمالية، ١٣٢٩ هـ / ١٩١١ مـ وبيروت